S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/165
5 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخـــة ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت
بالبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا مقترحات حكومة جورجيا بشأن وضع أبخازيا، جورجيا.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة والمقترحات المرفقة بها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جورج فولسكي
القائم بالأعمـال المؤقت

050396 050396 96-05418

المرفق

مقترحات جورجيا بشأن وضع أبخازيا، جورجيا

منذ عدة سنوات، كانت أراضي أبخازيا - وهي جزء لا يتجزأ من جورجيا التي كان يعيش فيها الشعبان الشقيقان، الشعب الأبخازي والشعب الجورجي معا منذ عهود سحيقة - منطقة نزاع تهدد السلم والاستقرار في منطقة القوقاز بأكملها.

ونجحت مجموعة من الانفصاليين المعتدين، بدعم من القوات الرجعية الأجنبية، في السيطرة على كل أراضي أبخازيا تقريبا. وارتكبوا جرائم مثل التطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد السكان الجورجيين في المنطقة، فقتلوا الآلاف وطردوا ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة آخرين من ديارهم. ورحّلوا حوالي ٠٠٠ ١٠٠ نسمة من المقيمين من مختلف الأصول العرقية الأخرى، بمن في ذلك نصف الأبخاز نفسهم. و ٧٥ في المائة من المقيمين بصورة مشروعة في أبخازيا هم الآن من المشردين أو اللاجئين.

واليوم يسعى النظام الإجرامي، الذي عدل بالقوة الطبيعة الديمغرافية لهذه المنطقة عن طريق إرهاب السكان الأبرياء، إلى الحصول على اعتراف عالمي بـ "دولة" جديدة مزعومة. ولا يمكن الاعتراف بهذه الدولة.

وتواصل حكومة جورجيا السعي للتوصل إلى تسوية للنزاع بالوسائل السلمية على أساس تحديد وضع أبخازيا بوصفها جزءا من جورجيا وفقا لتوصيات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة. ومن شأن ذلك أن يسهل العودة الفورية إلى الوطن لأولئك النازحين، وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وبناء المؤسسات الديمقراطية في أبخازيا.

ومن المؤسف أن الانفصاليين يواصلون رفض جميع المقترحات، ويتجاهلون الوثائق التي وقّع عليها ممثلوهم بالأحرف الأولى، ومن ثم يتعمدون تجميد المفاوضات وإطالة أمدها. ويرهبون أولئك المشردين الذين عادوا بصورة تلقائية إلى ديارهم. وينشرون دعاية مفادها أن جورجيا تعتزم فرض إرادتها بالقوة على أبخازيا في شكل دولة موحدة.

وفي جورجيا، تكتسب فكرة بناء دولة اتحادية زخما. ففي الدستور الجديد، تُرك الباب مفتوحا عن عمد فيما يتعلق بموضوعي الدولة والترتيب الإقليمي.

وفيما يلي مقترحات جورجيا بشأن وضع أبخازيا ضمن إطار دولة اتحادية:

١ - تنشأ دولة اتحادية موحدة ضمن حدود ما كان يعرف بجمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية اعتبارا من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢ - تتمتع أبخازيا، بوصفها عضوا في الاتحاد، بسلطات تقديرية واسعة النطاق، وسيكون لها دستورها الخاص ونشيدها الوطني، وعلَمها، وشارتها، وبرلمانها، وأعلى هيئاتها التنفيذية والقضائية، وغير ذلك من المزايا التي تتمتع بها الدول، وسيحدد اختصاصاتها الدستوران الاتحادي والأبخازي، وباتفاق رسمي، سيجري تحديد الاختصاصات بين الدولة الاتحادية وأبخازيا.

وسيكون للغة الأبخازية مركز لغة الدولة بالإضافة الى اللغة الجورجية في أراضي أبخازيا.

٣ - تمارس الحكومة الأبخازية سلطات كاملة على ما يلي:

(أ) تشكيل هيئاتها الحكومية المركزية والمحلية العليا والإدارة الحكومية؛

(ب) وضع الميزانية؛

(ج) تحديد الضرائب وطرق جمعها؛

(د) تشكيل المحكمة العليا ومكتب النائب العام؛

(هـ) المسائل المتصلة بهيئة المحامين وهيئة التوثيق؛

(و) المسائل المتصلة بالثقافة والتعليم والرعاية الصحية؛

(ز) التجارة؛

(ح) الطرق المحلية والنقل المحلي؛

(ط) برامج الرعاية الاجتماعية؛

(ي) الألعاب الرياضية وبرامج التربية البدنية؛

(ك) العلوم؛

(ل) استخدام الموارد الطبيعية.

٤ - وتتضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية ما يلي:

(أ) السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية؛

(ب) وضع سياسة الدفاع وتنفيذها؛

(ج) القوات المسلحة والأمن؛

(د) النظام النقدي؛

(هـ) الإدارة الجمركية؛

(و) الميزانية الاتحادية؛

(ز) تحديد مركز حدود الدولة وحمايتها؛

(ح) الطاقة، والنقل والاتصالات على الصعيد الوطني؛

(ط) حماية البيئة وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية؛

(ي) حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية وحقوق الأقليات الوطنية؛

(ك) اختصاصات أخرى حاسمة بالنسبة لوجود الدولة الاتحادية، مثل الجنسية، والتشريع الجنائي والمدني، وما إلى ذلك.

أما القضايا المتعلقة باستحداث عملة مشتركة، وممارسات مصرفية، وتطوير القوات المسلحة، وتوفير خدمات على الحدود وخدمات جمركية، فستعالج تدريجيا وتحل عن طريق المفاوضات مع مراعاة الحقائق الراهنة.

٥ - ويجوز لأبخازيا أن تدخل في اتفاقات دولية في إطار اختصاصاتها، على أن تحيط الهيئات الاتحادية المعنية علما بذلك. غير أن الدولة الاتحادية ستكون كيانا واحدا مسؤولا عن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، والانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية.

٦ - وستتصرف الهيئة التشريعية الاتحادية في إطار الحدود المتفق عليها بين الجانبين، وهي الحدود المدرجة في اتفاق تحديد الاختصاصات، وقراراتها نافذة في أراضي الدولة الاتحادية بأكملها.

وسيحتفظ بعدد متفق عليه من المقاعد للممثلين الأبخازيين في الهيئة التشريعية الاتحادية.

وقرارات الهيئة التشريعية الاتحادية التي لها تأثير مباشر على المصالح الأبخازية لا تكون نافذة إلا بموافقة أغلبية بسيطة أو مقيدة من الممثلين الأبخازيين في البرلمان الاتحادي، ويتوقف ذلك على نوع الأغلبية التي اتـُخذ بها القرار.

٧ - أما المسائل المتعلقة بالتحضير لاتفاق بشأن تحديد الاختصاصات، فضلا عن هياكل ووظائف الهيئات الاتحادية فستكون موضوع مفاوضات منفصلة.

- - - - -